سننفذ توصيات المجلس في فترات متقاربة ولدينا آلية في التعامل مع المسيرات

الحمود: البراك يتحدى القانون.. والانتقائية غير موجودة في مبادئ الداخلية

علي الراشد مترئسا جلسة الأمس

رئيس الوزراء بالإنابة الشيخ أحمد الحمود محيياً النواب لدى وصوله الجلسة (تصوير: صالح محمد)

كتب عمر الرشيدي ومصطفى كامل

أثار الحكم القضائي الصادر على النائب السابق مسلم البراك وعدم امتثاله لتنفيذه عاصفة من الجدل النيابي - النيابي، والحكومي - النيابي، تحت قبة عبدالله السالم في جلسة مجلس الأمة العادية أمس، تسبب في تحويل الجلسة إلى سرية في نهايتها لمناقشة الأمر، كما تسبب في رفعها بعد مشادة نيابية عاصفة بين النائبين صفاء الهاشم وعبد الحميد دشتي.

وفيما أكد رئيس الوزراء بالإنابة ووزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود أن البراك تجاوز القانون وأن الداخلية تنفذ أحكام القضاء، شدد وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون البلدية الشيخ محمد العبدالله على التزام الحكومة «الكامل» بتطبيق نصوص القانون وتطبيق الأحكام الصادرة عن السلطة القضائية «على الكبير قبل الصغير».

وقال العبدالله: «لا نفرق بين أحد وآخر والحكومة ملتزمة بالتطبيق الحرفي لكل ما يصدر عن السلطة القضائية من أحكام ونشيد جميعا بالسلطة القضائية ولا نسمح لأحد بالتعدي عليها ولا على المقام السامي».

من ناحية أخرى، احال مجلس الامة الى الحكومة مشروع القانون بتعديل بعض احكام المرسوم بالقانون «39 لسنة 1980» بشان الاثبات في المواد المدنية والتجارية بعد الموافقة عليه في المداولة الثانية.

وجاءت نتيجة التصويت على القانون بموافقة 35 عضوا من اصل الحضور وعددهم 40 فيما امتنع خمسة اعضاء عن التصويت.

واحال المجلس الى الحكومة مشروع القانون بشأن الهيئة العامة للقوى العاملة بعد مناقشة التعديلات المقدمة عليه واقراره في المداولة الثانية باجماع الحاضرين.

كما احال المجلس الى الحكومة مشروع القانون بتعديل بعض احكام القانون «6 لسنة 2010» في شأن العمل في القطاع الاهلي بعد الموافقة عليه بالاجماع في مداولتيه الاولى والثانية.

ووافق المجلس باجماع الحاضرين على الاقتراح بقانون بشأن تراخيص المحلات التجارية بعد مناقشته والتصويت عليه في المداولة الاولى.

ووافق المجلس على الاقتراحين بقانونين بمنح العلاوة الاجتماعية وعلاوة الأولاد للموظفة الكويتية في المداولة الأولى باجماع الحاضرين.

ووافق المجلس كذلك على طلب وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون البلدية الشيخ محمد عبدالله المبارك الصباح باعادة تقرير لجنة المرافق العامة عن القانون بانشاء الهيئة العامة للغذاء والتغذية الى اللجنة للتعديل على ما جاء في التقرير من اخطاء لغوية.

ورفض المجلس اقتراحا بتشكيل لجنة تحقيق في الترقيات الاخيرة في القطاع النفطي، وجاءت وقائع الجلسة كالتالي:

افتتح رئيس مجلس الأمة علي الراشد الجلسة التكميلية أمس الأربعاء في تمام الساعة التاسعة صباحا وتلا الأمين العام اسماء الاعضاء الحاضرين والمغتربين والغائبين بدون اذن أو اخطار.

علي الراشد: جلستنا اليوم امتداد لجلسة الأمس

محمد العبدالله: أكرر شكري لمجلسكم الموقر لكي اتمكن من دراسة المشروع ومراجعة قانون الغذاء واستاذنكم أن يرجع المشروع الى اللجنة الآن لان التعديلات جذرية وكثيرة وكلها صياغية حتى يخرج بشكل سليم.

د. علي العمير: هذا القانون مهم جدا لما له علاقة بحصة المواطنين ولما شهدته البلاد من كثرة التجاوز وادخال اغذية ملوثة الى البلاد واضرار لصحة المواطنين، والوزير اليوم وافانا بتعديلات جوهرية وحيوية اليوم أيضا بعض النواب قدموا تعديلات واذا اقريناها اليوم على المنصة فهذا خطأ وارجو اعادته للجنة لنخرجه بصورة صحيحة حتى لا نبخس القانون حقه فلذلك ارجو تأجيل التصويت الى الجلسة القادمة.

علي الراشد: هل يوافق المجلس على التأجيل؟

«موافقة عامة»

يوسف الزلزلة: هذا يؤكد كلامنا امس بضرورة ايجاد ادارة او جهة معينة لمراجعة القوانين من ناحية الصياغة واللغة.

محمد العبدالله: هذا القانون من اهم القوانين ونامل أن نكون مستعدين للتصويت عليه في الجلسة القادمة، وارجو وضعه كاولوية على الجلسة القادمة.

علي الراشد: اتمنى من اللجان المختصة عدم رفع القوانين الى جدول الاعمال الا بعد التاكد من الناحية القانونية او الصياغة او اللغوية.

عادل الجارالله: ارجو قبول اعتذاري، وانسحابي من الشعبة البرلمانية.

علي الراشد: هذا الطلب مو مكانه الجلسة فلابد من تقديم طلب وتحديد جلسة خاصة لاجتماع الشعبة البرلمانية واختيار أحد الأعضاء.

د. علي العمير: نوضح انه لن يسحب ولكن يبقى على جدول الاعمال وعندما تاتي التعديلات اثناء الجلسة نعطل القانون فارجو تقديمها من النواب بسرعة حتى تناقش في اللجنة.

علي الراشد: هناك طلب قدم لمناقشة سياسة وزارة الداخلية في الاحداث التي حدثت منذ يومين، وهناك طلب قدم باستبعاد هذا الطلب من جدول الاعمال وهو موقع من عشرة نواب.

د. عبد الحميد دشتي: لا شك في ان الموضوع حساس ونحن بمرحلة بل نمر ببداية المرحلة الثالثة بما يسمى بالجحيم العربي، واتمنى الانتباه لان مرفق القضاء مهم وحساس وارجو معالجة الموضوع بعيدا عن الجلسة العامة، واذا أصريتم على المناقشة فلن اقدر ان اعمل «كونترول» على نفسي، فما تريدونه الآن، ممكن معالجته في جلسة سرية.

وتلا الأمين العام نص الطلب وفيه:

لما كان المجلس قد وافق على طلب الاعضاء لمناقشة تداعيات العمل الحكومي على خلفية صدور حكم على احد النواب السابقين فإننا نطلب استبعاد هذا الطلب من جدول الاعمال، لذا نطلب عرض الامر بصفة الاستعمال من النداء بالاسم.

يوسف الزلزلة: اشلون توافق على شيء وحتى الحكومة موافقة واليوم تبون شيء غير.

حسين القلاف: نحن بين امرين اما ان نحمل المحامل السياسية على هذا الطلب أو نضع صك البراءة ولا نتكلم، واتمنى من الاخ عبد الحميد دشتي ان يقول الكلام الخطير الذي تتحدث عنه، لكن هناك طرفين احدهما يعتقد اننا مجلس مزور وجئنا على غير ارادة الامة وطرف آخر يعتقد انه يوافق على الدستور والحريات وهو الشريف والعفيف، هناك جانب خطير هناك حكم محكمة صدر، بالاضافة الى اعادة نفس الخطاب يعني تحدي كامل لي ولارادتي ولأميري ولوطني، انا لم اتكلم على وزير الداخلية بل اتكلم عن الخطاب محل الحكم انا افند للشعب الكويتي في المضبطة وللتاريخ لان لا نقبل باستغفالنا ومسالتنا ليست وزير الداخلية المسالة اخطر من وزير الداخلية، الم تسمعوا الشتم والسب في الندوة.

يوسف الزلزلة: «ولا تركنوا الى الذين ظلموا فتمسكم النار»، نحن أمام مستقبل بلد، لا يعنيني وزير الداخلية ولا غيره نحن أمام مصلحة بلد، اما ان نعالج الوضع الامني او نكون كالنعام، ما اتهم به هذا المجلس والحكومة وما قيل عن سمو الامير حفظه الله ورعاه - أكبر رأس في البلد الذي يستظل بظله عندما يتعرض من اشراف من الناس، نحن لا نريد ان يقول الناس ان المجلس بدون انياب او مخالب وينبغي ان يسجل المجلس موقفا تجاه امن البلد، واذا هناك جهنم عربي ينبغي ان نسجل موقفا، والناس في الخارج تنتظر ماذا سيقوله نواب مجلس الامة.

ارجو من زملائي الافاضل مقدمي الطلب، ان يسحبوا الطلب، الشعب في الخارج ينتظر ماذا سنفعل تجاه الحالة الامنية وتجاه القضاء النزيه، نحن نتكلم عن استقرار بلد الذي ينبغي ان نقره في هذه الجلسة.

عبد الحميد دشتي: تثبيتا لكل ما تفضلوا به، اننا الآن نكيل بمكيالين عندما حدثت «الحوسة» عقب حكم القضاء السابق والفوضى امام قصر العدل فهناك احكام قد تصل الى 15 سنة اليوم اذا ارتايتم طرح خطورة الجحيم العربي في ظل الجحيم العربي، سأتطرق الى دول خارجية وسنسمي المخطط وسنسمي الجيش الحر والمخطط، عن الاعضاء، وساتقدم بطلب عقد جلسة سرية موقع من عشرة نواب، لكي يفترض ان يكون وزير الداخلية موجود، وارجو ان يوافقوا على السرية وسحب الطلب مشروط بعقد الجلسة سرية.

صفاء الهاشم: ما اتهم به هذا المجلس واعضاءه وكيانه في ندوات مقيتة بكلام سيء بذيء من صفاقة اللسان وصلت الى حد الضرب في كيان البلد من سلطة تشريعية واسرة حاكمة في ظل تقاعس وزير الداخلية الم يحن الاوان لمحاسبة وزير الداخلية المسؤول عن الامن والامان، كم البذاءة في حق الدولة ورموز الاسرة الحاكمة، هذا لا يثبت الا تواطؤ شديد من وزير الداخلية مع الاخوان المسلمين عندما يقف احدهم ويقول الدولة سقطت فهل يعقل ان تكون الجلسة سرية.

صباح الخالد: نرفض الاساءة وارجو شطب هذا الكلام وهدفنا مصلحة البلد وليس بهذا الاسلوب، خلنا نتفق على مصلحة البلد ولكن باسلوب راق.

صفاء الهاشم: لن اعتذر عن رخاوة الاداء.

د. معصومة المبارك: اتساءل لماذا هذا الشرط بان نسحب الطلب مقابل عقد الجلسة سرية، ما يوجد في اليوتيوب كلام غير مقبول، فتجرأ هؤلاء على مقاما صحاب السمو في اكثر من مرة، فماذا يعني هذا، فمعنى ذلك انهم لا يقيمون وزنا للقضاء ولا النظام ولا مؤسسات الدولة هذا المجلس مطعون من قبلهم في شرعيته ومنذ صدور الحكم نسمع اقبح الكلام فلماذا ندس راسنا في الرمال لماذا تعقدها سرية؟!

خالد العدوة: هذه الجلسة لنشيد بالقضاء النزيه يحكم لهم ويحكم عليهم نحن نريد أن نستنهض همة الحكومة لتنفيذ القانون، سمو الامير خط أحمر نحن متفقون على الحكم.

وعلى الوزير تطبيق ما حسم به القضاء هذا هو المجلس الشرعي الذي ينسجم مع السلطة القضائية والجادين من الحكومة، ان المهملين والمتخاذلين فسيوضعون على المنصة، او يعقد في بيته، من لم يملك الشجاعة الادبية للعمل او الاعتذار فليجلس في بيته، من يجرؤ على قول «تسقط الكويت» حتى صدام وامثاله لن يجرؤ على ذلك، نحن جئنا للتعاون في دول العالم التي تحترم القانون تصدر احكام قضائية ما تطبق؟! نحن لا نستعدي على احد، ولكن نحن صادقون من أدين يجب أن يطبق عليه القانون، لم يتوجهوا إلا الى رأس البلد سمو الأمير أين احترام الدستور الذي ينص على ان «سمو الامير ذاته مصونة» لماذا لم يحضر رئيس الحكومة بالإنابة!!

نبيل الفضل: القانون الذي حكم به القضاة خرج من هذه القاعة وهو ما اقسم فيها المبطلون ومن حكم عليه والقانون يحكم لنا وعلينا المشكلة في الحكومة التي يجب ان تحترم القوانين والاحكام الصادرة من السلطة القضائية نحن نرى العكس، وزارة الداخلية بوزيرها ووكيلها لو كان احد النواب الحاليين او اي مواطن عادي لو قال المحكوم عليه هات لي ورقة رسمية كان صكه لف واخذه، لكن تطبيق القانون اكبر من نائب واكبر من الاخوان المسلمين، ويجب ان يفرض القانون على الجميع ويجب ان يذهب له الدوريات والمدرعات والحرس الوطني والقوات الخاصة لو تطلب الامر حتى القاء القبض عليه.

يعقوب الصانع: نحن نتكلم عن تطبيق هيبة القانون والتقاعس في عدم تطبيق الاحكام ونناقش الحكومة في قدرتها على تنفيذ الاحكام فليقولوا غير قادرين حتى نستعين بوزارة الدفاع والحرس الوطني هناك منهجية تتبع من قبل البعض.

المفترض الا نكون ملكيين اكثر من الملك، فالحكومة موافقة على هذا الطلب، وقف الدائري الخامس واقف تماما المظاهرات خطيرة، انظروا الى اليوتيوب والتعرض للذات الاميرية يارئيس الحكومة وين رايح شنو نهجك في هذا الامر، نريد دولة القانون حتى نطمئن الشعب.

د. عبد الحميد دشتي: المادة 48 تعطي لنا الحق في تقديم الطلبات.

عبدالحميد دشتي مدافعاً عن سياسات الداخلية

الهاشم معترضة على دشتي

- دشتي: مرفق القضاء مهم وحساس وأرجو معالجة الموضوع بعيداً عن الجلسة
- الهاشم: الندوات المقيتة شابها كلام سيء بذيء وصل إلى حد الضرب في كيان البلد
- معصومة: البعض لا يقيم وزناً للقضاء ولا النظام ولا مؤسسات الدولة فلماذا ندس رأسنا في الرمال؟
- نحن في أمس الحاجة إلى قانون التراخيص لإحداث نقلة نوعية في الحركة التجارية
- القلاف: إعادة خطاب البراك بحكم المحكمة تحد كامل لي ولإرادتي ولأميري ولوطني

سلام بين دشتي وصفاء بعد مشادة ساخنة